

رأت في دعم فرنسا وأميركا وبريطانيا والسعودية وقطر له دعماً صريحاً للإرهاب في جميع دول العالم

## دمشق: اعتداءات ومجازر النظام التركي في غزو الأراضي السورية جرائم ضد الإنسانية

وكالات

اعتبرت دمشق أن الخروقات والمجازر التي يقترفها النظام التركي في غزو الأراضي السورية تشكل جريمة عدوان وجرائم ضد الإنسانية متكاملة الأركان وأن محاربة الإرهاب على الأرض السورية من أي طرف كان يجب أن تتم من خلال التنسيق مع الحكومة السورية والجيش العربي السوري، كما رأت أن استمرار دعم فرنسا والولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا والسعودية وقطر لهذا النظام هو دعم صريح للإرهاب في جميع دول العالم.

جاء ذلك في رسالتين لوزارة الخارجية والمغتربين إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن حول المجزرة الدموية البشعة التي ارتكبتها الجيش التركي وحلفاؤه واستهدف بها المواطنين المدنيين الأمتين في شمال سورية بحسب وكالات «سانا».. وأوضحت الوزارة في الرسالتين أن «سلاحي الجو والمدفعية والقصف بترويدتها بمختلف أنواع الأسلحة من التتظلمات الإرهابية المسلحة قاما باستهداف قريتي جب الكوسا والعمارة جنوب مدينة جرابلس في محافظة حلب بالقصف عشوائياً ما تسبب بمجزرة أدت إلى استشهاد ٣٥ مدنياً ٢٠ منهم في قرية جب الكوسا و١٥ في قرية العمارة إضافة إلى سقوط عشرات الجرحى من المدنيين السوريين وإلى إحداث أضرار مادية كبيرة في الممتلكات الخاصة والعامة والبنى التحتية والخدمات في القريتين».

وأضافت الوزارة: إن الخروقات والاعتداءات والمجازر التي يقترفها النظام التركي في غزو الأراضي السورية هي اعتداءات وجرائم مداته بكل المعايير الأخلاقية والقانونية وتشكل جريمة عدوان وجرائم ضد الإنسانية مكتملة الأركان سواء ارتكبتها النظام الأروغاني بشكل مباشر من قبل الجيش التركي وعديد قواته أو بشكل غير مباشر من خلال أدوات وعملاء إرهابيين يأتهمون بإمره هذا النظام كـ«الجيش الحر» أو «داعش» أو «جبهة النصرة» التي عبرت لونها جلدتها مؤخراً لتسعى نفسها «جبهة فتح الشام» و«أحرار الشام» و«حركة نور الدين الزنكي» و«لواء التوحيد» و«لواء

شهداء بدر» و«لواء المهاجرين» و«الجبهة الإسلامية» و«تنظيم ترستمان الغربية» أو من خلال قيام هذا النظام بتقديم الدعم المالي واللوجستي لهذه التنظيمات الإرهابية والقيام بتزويدها بمختلف أنواع الأسلحة والناشأ المتطورة والمترتبة القادمة من أكثر من ١٠٠ جنسية مختلفة».

وأشارت إلى أن وسائل الإعلام التركية ذكرت بتاريخ ٢٨ آب ٢٠١٦ بأن النظام التركي قام خلال الأيام القليلة الماضية بإدخال ما يزيد على ثلاثة آلاف إرهابي عبر



قصف مواقع وحدات الشعب التركي في محيط جرابلس

الحدود السورية التركية لينضموا إلى قتلعة شعبياً في حلب من الإرهابيين وتنظيماتهم. وجددت الوزارة إدانة الحكومة السورية تدين بأشد العبارات الجرائم والخروقات والاعتداءات والمجازر المتكررة التي يستمر النظام الحاكم بآنفرة باقترافها ضد الشعب السوري وضد سلامة وحدة وسيادة الأراضي منذ ما يزيد على الخمس سنوات، داعية الدول الأعضاء في مجلس الأمن إلى إدانة هذه الجرائم الجبانة وإلى ممارسة الضغوطات كافة واتخاذ التدابير

### وزير تشيكي: التدخل التركي في سورية قد يزعزع استقرار تركيا

وكالات

بأن دبابات ومدعات تركية عند الحدود السورية التركية عبرت في الرابع والعشرين من الشهر الجاري إلى مدينة جرابلس تحت غطاء جوي من طيران التحالف الأميركي الذي تقوده واشنطن. وقال: «إن سورية تطالب بإنهاء هذا العدوان فوراً لأن ما تقوم به تركيا في جرابلس ليس محاربة للإرهاب كما تزعم بل هو إحلال إرهاب آخر مكانه».

من جهة أخرى أشار خوفانيتس إلى أن تركيا لم تنفذ

الالتزامات المترتبة عليها بموجب الاتفاق الموقع بينها وبين

الاتحاد الأوروبي بشأن الحد من تدفق المهاجرين وبالتالي

لا يمكن إلغاء تأشيرات الدخول لمواطنيها إلى دول الاتحاد.

أكد وزير الداخلية التشيكي ميلان خوفانيتس أن ما قام به النظام التركي من تدخل عسكري في سورية، يمكن أن يؤدي إلى تعكير الاستقرار في تركيا نفسها، معرباً عن مخاوفه من تدهور الوضع وزيادة التوتر في المنطقة نتيجة ممارسات هذا النظام. وأوضح خوفانيتس في حديث للتلفزيون التشيكي نقلته وكالة «سانا» للأنباء، أن ما تقوم به تركيا ليس لصحة الشعب السوري كما تقول، وإنما يأتي تلبية لمصالحها. وكان مصدر مسؤول في وزارة الخارجية والمغتربين صرح

### انتزعت ميليشياتها قرى جديدة من «الديمقراطية»

## تركيا «تستعجل» تأمين شريطها الحدودي بين جرابلس والراعي

حلب- الوطن

واصلت ميليشيات مسلحة سورية بمؤازرة الجيش التركي تقديمها أسس في محيط جرابلس شمال شرق حلب، وسيطر على الحدود من القرى التي تخضع لهيمنة «قوات سورية الديمقراطية» المدعومة أميركياً وتنظيم داعش ضمن عملية «درع الفرات» التي تستهدف في مرحلتها الأولى تأمين الشريط الحدودي التركي بين مدينة جرابلس وبلدة الراعي. وأفاد قائد ميداني في «وحدات حماية الشعب»، ذات الأغلبية الكردية والتي تشكل معظم قوام «الديمقراطية» له «الوطن» أن الحكومة التركية حظت بضوء أخضر أميركي لتنظيف الشريط الحدودي وبعملية سريعة عبر وكلائها من الميليشيات المسلحة وبمساندة تارية كبيرة من سلاحي الدبابات والجو في الجيش التركي، وذلك «ستحجج» تحقيق «إنجازات» على الأرض وحسم

المعارك التي وفرت لها الدعم اللوجستي منقطع النظير لمصلحتها مستفيدة من «الزخم» الذي وفره لها السيطرة على مساحات واسعة في زمن قياسي وقيل «خلف» أوراق المنقطة من جديد.

وأص أعلنت الميليشيات المسلحة المشاركة في معركة «درع الفرات»، التي بدأت في ٢٤ الجاري بالسيطرة على مدينة جرابلس، بمد نفوذها إلى قرى البعقوبية وأم رسوم والمحمية والمحصلي وعرب حسن صغير في ريف جرابلس الجنوبي، بحسب بيان ميليشيا «فرقة السلطان مراد» التابعة والممولة من حكومة «العدالة والتنمية» التركية في الوقت الذي أعلنت فيه «الجبهة الشامية»، أكبر ميليشيا في «غرفة عمليات حلب»، عن طرد القوات من قرى الدليم والتوخر كبير وحلونجي وبلواق كبير وصغير ومزارع المتورة في الريف ذاته ومن قريتي ظهر المغارة وأم سوس في ريفها الجنوبي الغربي.

تزامن ذلك مع إعلان «الديمقراطية» عن طرد تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية من قرى النقفلة وأم جحاش والبغل وتل عثمان وشمس الدين الواقعة على الحدود الإدارية بين حلب والرقعة.

وكانت «درع الفرات» انطلقت في ٢٤ الجاري بالسيطرة على مدينة جرابلس الحدودية وتتوسع عملياتها في ريفها الجنوبي والجنوبي الغربي ثم في الريفين الجنوبي والجنوبي الشرقي في بلدة الراعي الحدودية أيضاً واللتين تفصل بينهما مسافة ٣٧ كيلو متر تم السيطرة على نحو ١٠ كيلو مترات منها بالتوازي مع التقدم الذي أحرزته جنوب وغرب الأولى وجنوب وشرق الثانية باتجاه مدينتي ريفها ومينج. وحققت المعارك أول من أسس تقدماً كبيراً بسيطرة الميليشيات المسلحة على ١٨ قرية في محاور القتال الأربعة ١٢ منها كانت تقع تحت سيطرة «الديمقراطية» ٦٤ قرية كانت تحت سيطرة «داعش» والذي شن أسس

الجماعات الإرهابية الأخرى»، مشيرة إلى أن حديث النظام التركي عن خروج داعش من جرابلس كان في حقيقة الأمر إدخالاً لجموعات إرهابية إلى هذه المدينة تابعة للنظام التركي وهو يشكل استبدالاً للإرهاب بإرهاب آخر الأمر الذي يجب ألا ينطلي على الأمم المتحدة أو على المجتمع الدولي.

واعترفت أن استمرار كل من فرنسا والولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا والسعودية وقطر بتقديم مختلف أشكال الرعاية والدعم للنظام التركي إنما هو دعم صريح للإرهاب لا في سورية بل في جميع دول العالم وهو دليل دامغ على تواطؤ هذه الدول مع النظام التركي في قتل الأبرياء في حلب ودمشق وجرابلس وباريس وليون وبروكسل وبارلين والحقيقة الوحيدة التي لا يمكن إنكارها هي أن الإرهاب يبقى إرهاباً وأن الإرهاب لا دين ولا وطن ولا جنسية له. ولفتت الوزارة إلى أن الحكومة السورية تؤكد مجدداً أن محاربة الإرهاب على الأرض السورية من أي طرف كان يجب أن يبتعد عن التدخل الأجنبي وأن تنسيقها مع الجيش العربي السوري الذي يخوض هذه المعارك بكل شجاعة وإقدام منذ أكثر من خمس سنوات وأن الحكومة السورية لن تتواني عن القيام بواجبها في مكافحة الإرهاب وفي العمل على تحقيق حل سياسي للأزمة في سورية عبر حوار سوري - سوري وقيادة سورية ودون تدخل خارجي أو شروط مسبقة وبما يؤدي إلى القضاء المبرم على الإرهاب في سورية.

واختتمت الوزارة الرسالتين بالقول: إن «الحكومة السورية تدعو مجلس الأمن إلى الاصطلاح بمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين وإلى مطالبة تركيا بالانسحاب الفوري من الأراضي السورية واحترام سيادة سورية ووحدة أرضها وشعبها والتوقف عن دعمها للجماعات الإرهابية المسلحة بمختلف تسمياتها وإغلاق حدودها بشكل تام مع سورية تنفيذاً لقرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب والإلزام بتنفيذ أحكام هذه القرارات والإسما القرارات رقم ٢١٧٠ - ٢٠١٤ ورقم ٢١٧٨ - ٢٠١٤ ورقم ٢١٩٩ - ٢٠١٥ ورقم ٢٢٥٢ - ٢٠١٥».

هجمات مضادة نحو بعض القرى التي انسحب منها وفجر قرية مفخخة في قرية الظاهرية أدت لغفل وجرح عشرات المسلمين بالإضافة إلى شنه معارك دم وجرن باتجاه الراعي الاستراتيجية على حين لم تقم «سورية الديمقراطية» بأي عمليات مضادة وكانها سلمت بالأمر الواقع في الوقت الذي أعلن فيه داعش عن استعادة النفوذ على قريتي الكرو وتل حوزان منها جنوب مينج.

وبحسب ما نقلت وكالة «رويترز» عن مصدر عسكري تركي يوم أمس أن القوات المسلحة التركية نفذت ٥٧ ضربة مدفعية على ١٦ هدفاً للمتشددين في شمال سورية خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية. وقال المصدر: إن الضربات استهدفت «جماعات إرهابية» دون أن يحدد ما إذا كان مسلحون مقاتلين ينتمون لوحدات حماية الشعب الكردية السورية أو تنظيم الدولة الإسلامية.

### قولاً واحداً

## إدارة الفوضى لتفكيك مسارات العدوان

القاهرة - فارس رياض الجبرودي

أضاف حدث العدوان المسلح الذي شنته ميليشيات الحماية الكردية على قوات الجيش العربي السوري في محافظة الحسكة. وما تبع ذلك من الإعلان عن أول عملية رسمية للجيش التركي في الأرض السورية في مدينة جرابلس، تعقيدات أخرى على مشهد الصراع داخل وعلى سورية، وهو المشهد المعقد أصلاً، فهل يتناقض الحدثان السابقان مع مسلسل الانتصارات التي يحزرها الجيش العربي السوري، وهل ما حدث يضيف أسباباً جديدة للقلق بالنسبة للمواطن السوري الذي تنهال عليه سيول من الرسائل الإعلامية عبر الوسائل (المرئية والمسموعة والمقروءة) تهدف لإحباطه؟

لا شك أن الشعور بالقلق أمر صحي أثناء المواجهات المصرية التي تحدد مستقبل الشعوب والأوطان، لكننا نستطيع أن ندعي بثقة تستند إلى أسباب موضوعية، أن مشروع إفساط الدولة السورية وصل إلى طريق مسدود، وذلك بفضل التضحيات الضخمة التي قدمها السوريون على مذبح الحفاظ عليها، وكذلك بسبب الإدارة الاستراتيجية الذكية للمعركة من قبل محور المقاومة وفي قلبه دمشق، والتي تحفظت في أرسيفها بتجربة خوض صراع لا يقل تعقيداً عن الصراع الذي تخوضه اليوم، وإن كان على رقعة أصغر بكثير، وهي تجربة إدارة الفوضى التي أشعلها كسينجر في لبنان منتصف السبعينيات، وهدف من خلالها إلى تصفية المقاومة الفلسطينية التي تهدد أمن إسرائيل انطلاقاً من ذلك البلد، وإلى إشغال سورية وإغراق قواتها في الوحل اللبناني، لكن الإدارة الاستراتيجية البارة لتلك الفوضى التي دخلت فيها قوى إقليمية ودولية متعددة)، أدت إلى تفكيك الأنغام الأميركية والإسرائيلية الواحد بعد الآخر، وانتهت الحرب بإخفاق أميركي وإسرائيلي إستراتيجي وعلى مختلف الصعد، حيث ولدت من رحمها المقاومة اللبنانية نموذج المقاومة الأخطر على أمن إسرائيل، كما تحولت الورقة اللبنانية إلى ورقة قوة بيد دمشق بدلاً من أن تكون نقطة ضعف.

لقد اختارت إدارة أوباما الديمقراطية إعادة إنتاج تجربة «الفوضى اللبنانية» على نطاق أوسع هذه المرة، من خلال استخدام تنظيم القاعدة ذي الأجنحة الإرهابية العالمية، وإسناده بقوى محلية سورية وأخرى إقليمية ذات أهداف متناقضة، وكان شرط النجاح الوحيد لإنجاز مهمة تفكيك الدولة السورية بسرعة، قبل انفجار التناقضات بين أدوات الصراع، ولكن صمود الدولة السورية الذي ظال، أدى إلى تحول حرب الديمقراطيين الناعمة إلى سلاح قوي بيد المشعل الجمهوري دونالد ترامب الذي يردد اليوم -لإل نهار- بأن (أوباما وهيلاري كلينتون صنعا داعش)، كما أدت الإدارة الذكية للفوضى المنذلة بسبب الحرب إلى وضع الأميركيين أمام قرار صعب بالمفاضلة بين أداتين (تركي أو ميليشيات الأسايش)، أو خسارته الطرفين معاً، حيث تعتبر تلك الميليشيات ورقة الضغط الرئيسية التي آتت بأردوغان إلى بطرسبورغ، والضمانة الرئيسية التي ستحول دون مناورات وخدع تركية جديدة، ورأس الحربة الذي سيوجه لصدور الجنود الأتراك في حال قرروا البقاء في جرابلس طويلاً، على حين يعتبر خوف تركيا من قيام كيان كردي يهدد وحدتها، هو ضمان إفشال مخطط الأسايش الهادف إلى وصل المنطقتين اللتين يسيطر عليهما (في الجزيرة وغرين) حيث لا يمكن دون وصلهما تحقيق حلم الكيان الكردي.

لذلك نقول إن إستراتيجية تفكيك مسارات العدوان التي أعلن الرئيس الأسد في أحد خطاباته عنها، سارية على قدم وساق، وأن القيم التي يقاتل محور المقاومة من أجلها وهي قيم الحفاظ على أمن ووحدة واستقلال دول المنطقة وحقوقها، هي ما سيرجع كفته في الصراع المنذلع في سورية وعلى طول الإقليم.

## مرونة ألمانية حيال تركيا.. أنقرة تلوح بالعودة عن فرض الفيزا على السوريين

الوطن - وكالات

لم تكن أنقرة تلوح بإلغاء فرض التأشيرات على السوريين القادمين إلى تركيا، حتى أبدت برلين مرونة حيال هذه الدولة. وشاعت أنباء غير مؤكدة مؤخراً، عن عزم السلطات التركية العودة عن قرارها فرض تأشيرة دخول (فيزا) على السوريين القادمين إلى تركيا عبر المطارات والموانئ البحرية. جاء ذلك مع تصعد الاتفاق الذي توصلت إليه أنقرة والاتحاد الأوروبي الشهير بإلاجي مقابل مهاجر، الذي تعهدت الأولى بموجبه باستعادة كل مهاجر يسافر من أراضيها بشكل غير شرعي إلى دول الاتحاد الأوروبي، مقابل موافقة الدول الأوروبية على استضافة لاجئ سوري ممن يقع في مخيمات اللجوء في الجنوب التركي.

ومنذ توصل رئيس الوزراء التركي السابق أحمد داود أوغلو والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل إلى الاتفاق وتوقيعها في وقت سابق من هذا العام، ظهرت صعوبات على طريق التنفيذ الكامل للصفقة. فأولاً، رفض الأتراك اختيار الأوروبيين لفئة معينة من اللاجئين السوريين ممن سينقلون إلى دول الاتحاد الأوروبي. وثانياً، تلمصت دول في شرق أوروبا من الاتفاق القاضي بتوزيع اللاجئين السوريين المغادرين على كل دول الاتحاد، ولعل أكبر عقبة واجهت تطبيق الاتفاق، هي رفض الاتحاد الأوروبي دفع الفيزا عن الأتراك الراغبين في السفر إلى دول التكتل الموحد من دون تعديل القوانين التركية لمكافحة الإرهاب. ورفضت أنقرة ذلك بشكل صريح، ولوحت بالعودة عن الاتفاق بالكامل، مهددة بشكل مبطن بإغراق أوروبا باللاجئين مجدداً، وأخر عقبة ظهرت هو تصاعد التوتر التركي الأوروبي على خلفية المحاولة الانقلابية الفاشلة في تركيا، وأسطر الشهر الماضي.

وضع احتدام الجدل الأوروبي التركي بشأن رفع الفيزا الأوروبية «الشيغفن» عن الأتراك، لوقت أنقرة بشكل رسمي بالتراجع



لاجئون سوريون على الحدود التركية

عن قرار فرض الفيزا على السوريين، الذي تم إقراره في الشهر الأول من هذا العام، أثناء التفاوض على بنود اتفاق لاجئ مقابل مهاجر، وهذه المرة عاد التلوح وإن لم يتم تأكيده أو نفيه من مصدر تركي رسمي. وأظهرت ميركل رغبة في الحوار مع أنقرة وحوالات تعبيد الطريق أمام زيارة لها إلى ألمانيا، وحول أزمة اللاجئين، أوضحت ميركل في حديث صحفي نشرته وكالة «الأناتول»

### الخروج من مرحلة مواجهة روسيا

يوم أمس، شدد وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير، وفق ما نقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء، على ضرورة إيجاد وسيلة للخروج من مرحلة المواجهة مع روسيا. وسبق أن صدر عن الوزير الألماني الدعوة ذاتها لكن ميركل رفضتها. وقال شتاينماير متحدثاً في المؤتمر الـ١٥ لسفراء بلاده في وزارة الخارجية: «نحن لا نستطيع فقط الابتعاد عن روسيا التي أصبحت تحدياً كبيراً. بل على عكس ذلك، نحن بحاجة إلى طريق، لكي ننقل به من مرحلة المواجهة وتزايد التوترات إلى إدراك مستدام للأمن المشترك».

التركية للأنباء، من بعض الدول داخل الاتحاد الأوروبي (لم تسمها) ترفض الانضمام إلى نظام توزيع اللاجئين على دول الاتحاد، بشكل عادل، على حين إن دولاً أخرى، منفتحة على ذلك.

وفي السياق ذاته، أبدى نائب المستشار الألمانية وزير الاقتصاد والطاقة سيعمار غرابريل ما يشبه إزاء عدم دعم بلاده تركيا في مواجهة المحاولة الانقلابية، وقال: «كان ينبغي الذهاب إلى تركيا على وجه السرعة، في يوم محاولة الانقلاب، أو اليوم التالي.. كان ينبغي إظهار الدعم العاطفي لتركيا وبشكل قوي».

ولا تنحصر الخلافات الألمانية التركية في موضوع اللاجئين بل تطول أيضاً استثناء أنقرة من رفض برلين السماح للمواطنين الألمان من أصول تركية الظاهر رفضاً للمحاولة الانقلابية الفاشلة، الذي ردت عليه أنقرة بمنع برلينيان لمان من زيارة وحدات بلاده العسكرية المنتشرة في قاعدة إنجريك العسكرية التابعة لحلف شمال الأطلسي «ناتو».

وحتى الآن لم تحدد ألمانيا خيارها في التعامل مع الأزمات التي تواجه الشرق الأوسط وشرق أوروبا وخصوصاً أزمة سورية وأوكرانيا. وهناك تيار داخل الحكومة الألمانية تقوده ميركل ينادي بالتعاون مع أميركا في مشروع دعم الأكراد لضرب تنظيم داعش في سورية والعراق، والضغط على روسيا للتراجع في أوكرانيا، على حين يتزعم وزير الخارجية فرانك فالتر شتاينماير تياراً ينادي بالتعاون مع روسيا سواء حيال ترتيب حل للأزمة السورية أم الأوكرانية. ويخشى شتاينماير من تقادم روسي تركي بشأن الأكراد في سورية، عقب المفاوضات الدائرة بين الروس والأميركيين التي أدت إلى تهميش الأوروبيين، ولذلك ينادي بفتح حوار مع موسكو، وهو وصل إلى روسيا مباشرة بعد قمة سانت بطرسبورغ بين أروغنا ونظيرين الروسي فلاديمير بوتين وحاول فيها جذب الروس بعيداً عن الأتراك.